المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية

قطر 6-7 فبراير 2023، قطر

ورشة العمل 3: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في إعمال حق الغذاء والعدالة الغذائية وفق منهج قائم على حقوق الإنسان

الموضوع الفرعي 1: الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

 تجربة المغرب -7 دقائق

1. السيدة رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر، السيدات والسادة ممثلي مختلف الهيىات الدولية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، الحضور الكرام، يسعدني بدايةً أن أعبر عن شكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية لدولة قطر الشقيقة على حسن الإستقبال وكرم الضيافة ، والشكر موصول للجنة الوطنية لحقوق الانسان بقطر وباقي الهيئات المنظمة على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر رفيع المستوى، والذي يتطرق لظاهرة أصبحت تشكل بانعكاساتها إشكالية عابرة للحدود خاصة في ظل الاضطرابات والتقلبات التي تشهدها سياقاتنا المعاصرة.
2. يكتسي الحق في الغذاء طابعا عرضانيا وأفقيا على اعتبار أنه يلتقي مع حقوق أخرى أساسية، لعل أبرزها الحق في بيئة سليمة، والحماية من التغيرات المناخية، والحق في الماء، والحق في الصحة. وهي كلها حقوق وردت في الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة، بما فيها الاتفاقيات التسعة التي تشكل النواة الصلبة لمنظومة حقوق الانسان الدولية، والتي صادق المغرب عليها جميعا. مستحضرين مكانة هذا الحق في سلم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 2 الذي ينص على القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ترسيخا لهذا التلازم الاستراتيجي بين الحق في الغداء والمنظومة الحقوقية في شموليتها فقد جسد الدستور المغربي ، بما يحمله من مضامين حقوقية متقدمة في أبعادها الاجتماعية والتنموية، هذه الرؤية الاستراتيجية كما أستحضر ما للحق في الغذاء من أهمية فضلى. حيث نص في فصله 31 وما يتبعه على الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة، ومعالجة أوضاع الفئات الهشة، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.
4. إستحضارا لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الانسان من خلال مدها بتقارير موازية وإعلانات شفوية حول تقييمها لمدى إعمال المبادئ والمعايير الدولية. فقد أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان اهتماما خاصا للحق في التغذية وضمان العدالة الغذائية من خلال مجموعة من المبادرات والتقارير. فهو يتفاعل بشكل مستمر ومنهجي مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية. حيث قدم المجلس تقارير موازية إلى جميع الهيئات التعاهدية منذ دسترته سنة 2011، مع إيلاء أهمية خاصة للحق في الغذاء وما يرتبط به من حقوق أخرى كالحق في الصحة والحق في البيئة السليمة والحق في الماء.
5. كما يقدم المجلس الوطني لحوق الانسان بالمغرب إعلانات شفوية وكتابية حول هذا الحق إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار كان المجلس قد التقى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في الغذاء بمناسبة زيارتها للمغرب سنة 2015، والتي أشادت في تقريرها بإنجازات المغرب في مجال الحد من الفقر والقضاء على الجوع من خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية حاسمة وناجعة، في حين حثت السلطات على إيلاء اهتمام خاص للمواطنين الذين يعيشون في المناطق النائية والفئات الضعيفة والهشة. كما أوصت باتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان عدم استنزاف الزراعة والموارد مثل المياه العذبة، وتدهور الأراضي، وحثت على تضمين الزراعة الإيكولوجية في المشاريع المستقبلية من أجل حماية التنوع البيولوجي والموارد البيئية، والحفاظ على العدالة الاجتماعية، والزراعة الصديقة للمناخ.
6. وفي هذا الإطار، وعلى ضوء التفاعل الايجابي للمجلس مع مختلف الاليات الأممية فقد أكد المجلس على ضرورة تفعيل توصياته المتعلقة بالحق في الغذاء للفئات الهشة، بما في ذلك نزلاء المؤسسات السجنية، والمصابون بأمراض عقلية، والعمال المنزليون والنساء، ومن بينها تحسين جودة الأطعمة المقدمة للمحرومين من الحرية، وتضمين نموذج عقد العمل بالنسبة للعمال المنزليين عددا من المعلومات، بما فيها توفير الغذاء، وكيفيات اطلاع العامل المنزلي على هذه المعلومات، كما أوصى بالتطبيق الصارم لأحكام مدونة الأسرة المتعلقة بقضايا النفقة، وغيرها. وهي المدونة التي يساهم المجلس الوطني لحقوق الانسان في تعديلها ومراجعتها بمذكرة شاملة وقيمة على ضوء الورش الوطني المفتوح بالمملكة المغربية لتطوير هذه المدونة بأبعادها الحقوقية والإجتماعية بعد عشرين سنة على اعتمادها. فضلا عن كون المجلس عضوا في الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة. كما دعا المجلس إلى تعميق النقاش حول آثار التغيرات المناخية على الحق في الغذاء.
7. في نفس السياق أبرز المغرب خلال دورته الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في نونبر2022 أمام مجلس حقوق الانسان بجنيف، الحق في الماء باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن الغذائي والتمتع بالحق في الغذاء، حيث أشار أنه منذ فبراير من نفس السنة، بدأ في وضع وتنفيذ برنامج لمكافحة آثار الجفاف، الذي يهدف أساسًا إلى حماية رأس المال الحيواني والنباتي، وإدارة نذرة المياه.
8. وفي نفس الإطار، قدم المجلس الوطني تقريره الموازي، الذي أبرز فيه السياسات الوطنية لمكافحة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك مخططي المغر الأخضر والجيل الأخضر وخطة المياه الوطنية واستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية. كما سلط الضوء على التحديات التي تعيق التمتع بالحق في الصحة، وكذلك التغيرات المناخية مشيرا إلى دوره في بناء القدرات من خلال تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة الفاعلين البرلمانيين والمجتمع المدني، في هذا الخصوص.
9. وفضلا عن التقارير الموازية المقدمة لهيئات حقوق الانسان الدولية، يعمل المجلس على إدماج الحق في الغذاء في تقاريره السنوية التي يرفعها إلى نظر جلالة الملك و البرلمان، ففي سياق جائحة كوفيد 19، خصص المجلس لهذا الحق فصلا خاصا في تقريره السنوي الذي تقاسمه مع مختلف العاملين الدوليين، حيث خلص فيه إلى أن الأزمة الوبائية أظهرت الأهمية الكبرى التي يكتسيها القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية في الحفاظ على الأمن الغذائي في فترات الأزمات. وأوصى، في هذا الصدد، على مواصلة الاستثمار في المجال الفلاحي، بما يضمن حماية الحق في الغذاء وتعزيزه؛ واتخاذ تدابير عاجلة تروم تقديم الدعم المادي للفلاحين الصغار وتمكينهم من الحصول على البذور والأسمدة بأسعار معقولة والاستفادة من التمويلات الضرورية وحمايتهم من المضاربات؛ وتعزيز آليات المراقبة بما يضمن حماية المستهلك من كل السلوكيات غير القانونية التي قد تمس الحق في الغذاء الكافي والميسر وذي الجودة. وهو ما تفاعلت معه الحكومة والمؤسسات المعنية تحت إشراف جلالة الملكعبر إقرار برنامج وطني لدعم الفلاحة والفلاحين.
10. كما يخصص المجلس فصلا للحق في الماء في تقريره السنوي، نظرا لأهميته في تحقيق العدالة الغذائية. ويوصي، في هذا السياق، على تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي 2021-2026 التي من شأنها تعزيز الحق في الحصول على الماء؛ واعتماد المقاربة الحقوقية في تنزيل المخطط الوطني للمياه 2020-2050؛ وتخفيف الضغط على الموارد المائية من خلال اقتراح بدائل لاستخدامها، خاصة في مجالات الاستثمار في المشاريع الفلاحية والصناعية؛ والاعتماد على الابتكارات التكنولوجية.
11. وفضلا عن تقاريره السنوية، يعد المجلس تقارير موضوعاتية، حيث أصدر في فبراير 2022 مذكرة حول الحق في الماء بعنوان "الحق في الماء: مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب". وتستحضر هذه المذكرة للمؤسسات المعنية ومختلف الفاعلين المهتمين بالأمن المائي وإلى الرأي العام الوطني، المبادئ التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية هذا الحق، إلى جانب الإطار التشريعي المنظم لتدبير الموارد المائية والسياسات العمومية التي اعتمدتها الدولة لتنفيذ التزاماتها لضمان الحق في الماء للجميع. كما تقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى تعزيز الحق في الماء وحفظ حق الأجيال القادمة.
12. وفي إطار صلاحيات المجلس الحمائية المنصوص عليها في القانون 75.16 لتعزيز حماية حقوق الفئات الهشة، عبر آلياته الوطنية، يقوم المجلس، باعتباره آلية وطنية للوقاية من التعذيب بموجب البروتوكول الاختياري ذي الصلة، بزيارات منتظمة لأماكن الحرمان من الحرية يعد على إثرها تقارير تتضمن توصيات للجهات المعنية بهدف تحسين أوضاع الأشخاص المعنيين. واستجابة لتوصيات الآلية السابقة الذكر، صادق المجلس الحكومي في 2022 على مرسوم (2.22.222) يهدف إلى تعزيز حقوق الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم والتكفل بهم، من خلال نظام تغذيتهم، وكيفيات تقديم الوجبات الغذائية. كما يعمل المجلس على تقاسم تقاريره مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.
13. ختاما ، تجدر الإشارة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووعيا منه بالتوازي والتكامل بين العدالة الغدائية والعدالة المجالية فهو يواكب ويترافع لتحصين الحقوق المجالية لساكنة المناطق التي لم تستفيد من فرص التنمية، وذلك في إطار تنزيل المملكة المغربية لخيار الجهوية المتقدمة، وفي نفس السياق كان للمجلس حضور قوي وفعلي في الرصد والمتابعة الميدانية للمجهود الوطني الجبارالمبذول والمتواصل للحد ومعالجة تداعيات الزلزال الذي شهدته بعض مناطق المملكة في 8 شتنبر، والحرص على ضمان حقوق الساكنة المتضررة، كما يتابع المجلس تنزيل الورش الاجتماعي غير المسبوق الذي أطلقه المغرب المتمثل في منظومة الحماية الاجتماعية بركائزه الأربعة الممثلة في تعميم التغطية الصحية الاساسية على جميع المواطنين، وتقديم دعم إجتماعي مباشر للأسر الهشة ، والعمل على تعميم التقاعد، وإقرار تعويض شامل عن فقدان العمل.

 وشكرا على حسن الاستماع.